36 - التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس جلسة واحدة بشأن البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين"، اتخذت شكل إحاطة[957]. وعقد أعضاء المجلس أيضا ثلاث جلسات مفتوحة للتداول بالفيديو في إطار النظر في هذا البند[958]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسة، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو. وأصدر المجلس أيضا بيانين رئاسيين فيما يتعلق بهذا البند.

وفي 30 كانون الثاني/يناير، وبمبادرة من فييت نام، التي تولت الرئاسة لهذا الشهر[959]، عقد المجلس جلسة تداول بالفيديو[960] ركزت على التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وخلال الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الأمين العام والأمين العام لمجلس رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأشار الأمين العام في ملاحظاته إلى أنه منذ إضفاء الطابع الرسمي على الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في عام 2011، تركز المنظمتان اليوم على سبل تعزيز تعاونهما في التصدي للتهديدات التي تعترض السلام والأمن. واستشرافا للمستقبل، قال إن هناك مجالات محتملة متعددة للتعاون العملي بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن. وفي هذا الصدد، سلّط الضوء على تعزيز التعاون بين المنظمتين بشأن حفظ السلام، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وجدول أعمال الشباب والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وكذلك بشأن التصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود والجريمة المنظمة عبر الوطنية واستكشاف ترتيبات الإنذار المبكر وتحليل التهديدات. وفيما يتعلق بأزمة المناخ وإدارة الكوارث الطبيعية، اقترح تعزيز العلاقات مع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز التكيف وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث وإقامة علاقات تعاون وتآزر استراتيجية وإيجاد مسارات للمضي قدما في العمل مستقبلا. وقد تطرق الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في مداخلته إلى مسألتين، هما إسهامات الرابطة في السلام والأمن والازدهار، وعلاقاتها مع شركائها الخارجيين، بما في ذلك الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، تحدث عن عدد من المجالات، مثل معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، التي التزمت الدول الأعضاء في الرابطة بموجبها بالحفاظ على علاقات سلمية فيما بينها، مسترشدة بمبادئ الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وكذلك سلط الضوء على المساهمة الفريدة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تهيئة بيئة مؤاتية للسلام والاستقرار، بما في ذلك قدرتها على إطلاق آليات وأطر إقليمية بغية تعزيز الحوار والتعاون وبناء الثقة وعلى أن تكون القوة الدافعة لها، والجمع ليس بين الدول الأعضاء فيها فحسب، بل أيضا جمع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة والقوى العالمية الكبرى. وفيما يتعلق بعلاقات رابطة أمم جنوب شرق آسيا مع الأمم المتحدة، أشار إلى تحقّق نتائج ملموسة منذ وضع خطة العمل الخمسية لتنفيذ الإعلان المشترك في عام 2016، والتي اعتبرها شهادة على التزام المنظمتين بالحفاظ على شراكة شاملة. وكذلك أعرب عن تطلعه إلى بدء العمل على صياغة خطة العمل التالية للشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة للفترة 2021-2025. وفي الختام، قال إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة تتيح وقتا مناسبا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، للعمل معا بشكل وثيق من أجل تعزيز الأمم المتحدة.

وفي أعقاب الإحاطات الإعلامية، أقر أعضاء المجلس بأهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الفصل الثامن من الميثاق، وحث البعض على زيادة التفكير في مسائل من قبيل سبل تعزيز التنسيق والاتساق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن[961]. وناقش العديد من أعضاء المجلس أيضا حالات محددة

(957) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(958) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(959) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 9 كانون الثاني/يناير 2020 (S/2020/30).

(960) انظر S/PV.8711.

(961) لمزيد من التفاصيل عن المناقشة، انظر الجزء الثامن، القسم الأول-باء.

في منطقة جنوب شرق آسيا، مثل الحالة في بحر الصين الجنوبي وحالة لاجئي الروهينغيا في ميانمار، وكذلك الإجراءات القضائية التي بدأتها غامبيا ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية[962]. وأقر أعضاء المجلس أيضا بالدور الذي تؤديه الرابطة في منع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها، وكذلك في مجال حفظ السلام، وأشادوا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسلط أعضاء المجلس الضوء أيضا على المجالات التي يمكن للمنظمتين أن تزيدا فيها تعاونهما، مثل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتغير المناخ. وفي الختام، أعرب ممثل فييت نام عن أمله في أن يستمر الزخم الذي أوجده الاجتماع في المستقبل لإقامة تعاون أقوى بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وفي 28 أيار/مايو، عقد أعضاء المجلس جلسة مفتوحة للتداول بالفيديو[963] فيما يتصل بهذا البند، ركزت على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وخلال الجلسة، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وفي مداخلته، حدد الممثل السامي مجالات عمل الاتحاد الأوروبي بشأن مسائل السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في منطقة الساحل وليبيا، فضلا عن الشرق الأوسط وأوروبا. وأبلغ أعضاء المجلس بإطلاق العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي (عملية إيريني) ومهمتها الأساسية تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا. وأشار الممثل السامي إلى أن جائحة كوفيد-19 تهدد بتقويض التقدم المحرز في السنوات الأخيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة وتوليد توترات جيوسياسية جديدة. واختتم إحاطته ببعض الأفكار الاستراتيجية الأوسع نطاقا بشأن ضرورة إعادة الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وتقديم الدعم لوضع العلاقة بين تغيّر المناخ والأمن على جدول أعمال المجلس.

وتناول أعضاء المجلس في بياناتهم بعض الإسهامات الرئيسية للاتحاد الأوروبي في مجال تحقيق السلام والأمن الدوليين وسلطوا الضوء عليها، بما في ذلك ما يتعلق بحفظ السلام، وخطة العمل الشاملة المشتركة، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، أشار بعض أعضاء المجلس إلى إطلاق عملية إيريني[964]. وكذلك أكد عدد من أعضاء المجلس التزامهم وأعربوا عن دعمهم لتعميق التعاون الدولي في مكافحة جائحة كوفيد-19[965].

وفي 8 أيلول/سبتمبر، وبمبادرة من النيجر، التي تولت رئاسة المجلس لذلك الشهر[966]، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[967] بشأن هذا البند، ركز على دور المنظمة الدولية للفرانكوفونية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، ووزير خارجية أرمينيا، بصفته رئيس المؤتمر الوزاري للمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وأشارت الأمينة العامة المساعدة في إحاطتها إلى أن الوقت مناسب بشكل خاص للنظر في الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين على إنشاء الأمم المتحدة والخمسين على إنشاء المنظمة الدولية للفرانكوفونية. وأشارت أيضا إلى أن المنظمتين تتعاونان حاليا لتعزيز السلام والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، والحكم الرشيد، والديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وإشراك النساء والشباب. وأبرزت في إحاطتها التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، والمساعدة الانتخابية، ومراقبة العمليات الانتخابية، وكذلك في مجالات عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وأبرزت الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية مجالات العمل الرئيسية الثلاثة للمنظمة دعما للسلام والأمن الدوليين، وهي حفظ السلام، ومنع الأزمات وإدارتها، ودعم العمليات الديمقراطية لدولها الأعضاء. وأبلغت كذلك عن إطلاق منصة فرنكوفونية في المجلس في 25 أيلول/سبتمبر 2019 لتوفير إطار للحوار المنتظم بشأن قضايا السلام والأمن الدوليين، بهدف إعلاء الصوت الفرانكوفوني في المجلس، وتطوير أوجه التقارب بين الناطقين بالفرنسية بشأن القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس، ومواصلة إجراءات المنظمة لتعزيز اللغة الفرنسية والتنوع اللغوي في عمل المجلس. وركز وزير خارجية أرمينيا في إحاطته على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، وأشار إلى أنه في الوقت

(962) انظر S/PV.8711.

(963) انظر S/2020/489.

(964) الاتحاد الروسي، وبلجيكا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية.

(965) فرنسا والصين والمملكة المتحدة والنيجر (أيضا باسم تونس وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين) والولايات المتحدة.

(966) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2020 (S/2020/880).

(967) انظر S/2020/893.

الذي من المرجح أن تلقي فيه العواقب السلبية لأزمة كوفيد-19 بثقلها بشكل خاص على البلدان النامية وعلى أكثر الناس ضعفا، يتعين على المنظمتين أن تؤكدا بقوة استعدادهما لتعزيز السلام والتعاون والتضامن وقيم العيش معا في وئام. وأضاف أنه في هذا الصدد أيدت المنظمة الدولية للفرانكوفونية بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وقرار المجلس 2532 (2020).

وعقب جلسات الإحاطة، أشادت الدول الأعضاء بعمل المنظمة الدولية للفرانكوفونية في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وإضافة إلى ذلك، لاحظ بعض المتكلمين أن العديد من عمليات حفظ السلام تجري في بلدان ناطقة بالفرنسية، وحاجج ممثل فرنسا في هذا الصدد بأن إتقان اللغة الفرنسية هو ضمان للفعالية، ومن ثم يلزم أن يكون شرطا مسبقا للنشر، في حين لاحظ متكلمون آخرون أن تعدد اللغات والتواصل باللغة الفرنسية مع الجهات الفاعلة المحلية والمدنيين يعززان زيادة الثقة في موظفي بعثات الأمم المتحدة وبنيان الثقة وفهما أفضل ومشاركة أفضل مع المجتمعات المحلية[968].

وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، عقد أعضاء المجلس جلسة مفتوحة رفيعة المستوى للتداول بالفيديو[969] بشأن هذا البند، ركزت على التعاون مع الاتحاد الأفريقي. وخلال الجلسة، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطتين قدّمهما الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وذكر الأمين العام أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والآليات الإقليمية الأخرى قد اكتسب عمقا واتسع نطاقا، لا سيما منذ التوقيع على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في عام 2017، والتوقيع في عام 2018 على إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030. وأضاف أن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية قدموا رؤية مقنعة للسلام والأمن من خلال المبادرة الرئيسية لإسكات البنادق في أفريقيا وخريطة طريق لوساكا الرئيسية. وفي هذا الصدد، تناول بالتفصيل الطرق العديدة التي سعت بها الأمم المتحدة إلى دعم تلك المبادرات، بسبل منها تقديم المساعدة التقنية لقدرات الوساطة ونزع السلاح، والشراكة مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية، والاستثمار في أنشطة تمكين الشباب. وسلط الأمين العام الضوء أيضا على مجالات أخرى للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأشار إلى أن الإجراءات التي تتخذها المنظمتان في أفريقيا ستستفيد من عدد من الخطوات الملموسة، وهي زيادة إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون على جميع المستويات، وهو أمر سيتطلب أيضا تعاونا أقوى بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وضمان إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي من خلال الاشتراكات المقررة، وبذل المزيد من الجهد للعمل مع النساء والشباب وإشراكهم في جدول أعمال السلام والأمن.

وذكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ليس ضرورة لكلتا المنظمتين فحسب، بل هو شرط مسبق لتنفيذ ولايتيهما في تعزيز ودعم السلام والأمن الدوليين. وأيد أيضا التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام والمرن لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي أو يأذن بها، استنادا إلى مبدأ استخدام الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة. وذكر أيضا أن الاجتماعات التشاورية السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي منذ عام 2007 كانت أساسية في تعزيز المشاركة بين المجلسين، وأشار إلى أن المنظمتين قد زادتا أيضا التعاون والتنسيق التنفيذيين من خلال العمل المتضافر لدعم عمليات السلام ودعا عدة أعضاء في المجلس إلى تعميق التعاون بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي[970]، وأعرب آخرون عن تأييدهم للاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة في عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي[971].

وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس بيانين رئاسيين بشأن البند، أُعلن عنهما في وقت واحد في جلسة مفتوحة للتداول بالفيديو. وفي أول بيانين رئاسيين، أثنى المجلس على مساهمة الاتحاد الأفريقي المتزايدة في صون السلام والأمن، وأعرب عن استعداده لمواصلة تعاونه وتآزره مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن قضايا السلام والأمن في أفريقيا[972]. وأقر أيضا بأنه منذ تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تحققت

(968) الجمهورية الدومينيكية، وبلجيكا، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وفييت نام، وكوت ديفوار، وأيرلندا، ورومانيا، والسنغال.

(969) انظر S/2020/1179.

(970) جنوب أفريقيا، والنيجر، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وبلجيكا، وألمانيا، وإندونيسيا، والجمهورية الدومينيكية.

(971) تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والمملكة المتحدة.

(972) S/PRST/2020/11، الفقرتان السادسة والخامسة عشرة.

مكاسب كبيرة في إيجاد حلول مستدامة للنزاعات المسلحة الأفريقية والانتقال بالقارة إلى مسار يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة[973]. وواصل المجلس تشجيع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تعزيز جهودهما لتنسيق مشاركتهما بطريقة متعاضدة، على كامل نطاق الاستجابات المحتملة للنزاع، تمشيا مع إطارهما المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وشدد أيضا على الحاجة إلى العمل المشترك بين المنظمتين لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع[974]. وأقرّ المجلس أيضا بضرورة توفير مزيد من الدعم لتعزيز عمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، وشجع على مواصلة الحوار بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق ذلك[975].

وفي البيان الرئاسي الثاني (S/PRST/2020/12)، أحاط المجلس علما بتحسن الحالة الأمنية في بوروندي وبالأولويات الرئيسية الست لحكومة بوروندي التي عرضها الرئيس، إيفاريست نداييشيمي، في خطاب تنصيبه في 18 حزيران/يونيه 2020، عقب الانتخابات التي جرت في ظروف سليمة عموما[976]. ودعا المجلس أيضا الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجهات الضامنة لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لعام 2000 إلى تنسيق جهودها لمساعدة أصحاب المصلحة البوروندیين في تنفيذ اتفاق أروشا، الذي ساعد على استدامة عقد من السلام في بوروندي[977]. وأخيرا، أشار المجلس إلى أن المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي قد أنهى مهمته في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وطلب إلى الأمين العام وقف تقديم تقارير دورية عن الحالة في ذلك البلد، وأعرب عن تطلعه إلى أن يغطي الأمين العام الحالة في بوروندي كجزء من تقاريره المنتظمة عن منطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا[978].

(973) المرجع نفسه، الفقرة الخامسة.

(974) المرجع نفسه، الفقرتان الحادية عشرة والثامنة عشرة.

(975) المرجع نفسه، الفقرة العاشرة.

(976) S/PRST/2020/12، الفقرة الأولى.

(977) المرجع نفسه، الفقرة الخامسة.

(978) المرجع نفسه، الفقرة السادسة. لمزيد من المعلومات عن منطقة البحيرات الكبرى، انظر الجزء الأول، القسم 3. انظر أيضا الجزء التاسع، القسم السادس، لمزيد من المعلومات عن المستشارين والمبعوثين والممثلين الخاصين.

الجدول 1

الجلسات: التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملا بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8711 30 كانون الثاني/ يناير 2020	التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا رسالة مؤرخة 9 كانون الثاني/ يناير 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2020/30)			الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا	الأمين العام، و 13 عضوا من أعضاء المجلس[أ]، ومدعو	

(أ) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
28 أيار/مايو 2020	S/2020/489	رسالة مؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
8 أيلول/سبتمبر 2020	S/2020/893	رسالة مؤرخة 10 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
4 كانون الأول/ديسمبر 2020	S/2020/1179	رسالة مؤرخة 8 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	S/PRST/2020/11 و S/PRST/2020/12